

Distr.: General
11 July 2019
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سنغافورة لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفي سياق الإشارة إلى مذكرته المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩،
تتشرف بأن تحيل طيه تقرير سنغافورة السنوي عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

تقرير سنغافورة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١ - تلتزم سنغافورة بالمشاركة في الجهود الدولية لعدم الانتشار، وتدعم التدابير التي تسعى إلى جعل العالم أكثر سلامًا من خلال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وترد التدابير التي اتخذتها سنغافورة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالتفصيل في التقريرين الوطنيين السابقين المقدمين إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر S/AC.44/2004/(02)/8 و S/AC.44/2013/8 و S/AC.44/2004/(02)/8/Add.1). ويتضمن هذا التقرير الوطني الثالث معلومات محدثة مقدمة إلى اللجنة بشأن التدابير الإضافية التي اتخذتها سنغافورة لبلوغ أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) منذ تقديم تقريرها السابق في أيار/مايو ٢٠١٣.

٢ - وقد انضمت سنغافورة إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وقبلت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ التعديل الذي أدخل على الاتفاقية في عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، صدّقت سنغافورة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

التشريعات الوطنية

٣ - إن سنغافورة تأخذ على محمل الجد التزاماتها المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. ويشكّل قانون تنظيم الواردات والصادرات ولوائحه المتعلقة بتنظيم الصادرات والواردات، وقانون (مراقبة) السلع الاستراتيجية ولوائحه المتعلقة (بمراقبة) بالسلع الاستراتيجية النظام العام لمراقبة الصادرات في سنغافورة.

٤ - ولضمان سلامة نظام مراقبة الصادرات، تتعهد سنغافورة قائمة بالسلع المعدة للتصدير الخاضعة للمراقبة تشمل جميع الأصناف الواردة في النظم المتعددة الأطراف الأربعة لمراقبة الصادرات، وهي فريق أستراليا، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، وترتيب فاسنار. كما تعتمد قوائم سنغافورة المتعلقة بمراقبة إعادة الشحن والعبور على النظم المتعددة الأطراف الأربعة لمراقبة الصادرات. وتقوم سنغافورة باستعراض وتحديث قوائمها المتعلقة بالمراقبة دورياً للتأكد من أن نظامها يتواءم مع الممارسات الدولية. وفي الآونة الأخيرة، وسّعت سنغافورة نطاق قوائمها المتعلقة بمراقبة إعادة الشحن والعبور لتشمل الأصناف الإضافية المدرجة في النظم المتعددة الأطراف الأربعة لمراقبة الصادرات. ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ٢٠١٩. وتنظّم سلطات سنغافورة بانتظام برامج تواصل وتدريب موجهة للقطاعات المعنية للتأكد من أن المؤسسات الموجودة داخل إقليمها مطلّعة على آخر التطورات والشروط التي يتعين عليها الامتثال لها.

٥ - وتنفذ سنغافورة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذًا كاملاً. ولكي يكون للقرارات ذات الصلة أثر التشريعات السارية، وضعت سنغافورة لوائح الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (الجزءات - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) في إطار القانون المتعلق بالأمم المتحدة. وبالمثل، وضعت هيئة النقد في سنغافورة لوائح هيئة النقد في سنغافورة لعام ٢٠١٦ (الجزءات وتجميد أصول الأشخاص - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) التي تسري على جميع المؤسسات المالية في

سنغافورة. وتقوم سنغافورة بتحديث تشريعاتها بانتظام لمواءمتها مع أحدث قرارات مجلس الأمن. وقد عدّلت سنغافورة لوائحها المتعلقة بتنظيم الصادرات والواردات لتحظر استيراد وتصدير وإعادة شحن وعبور جميع السلع المعدّة لأغراض التجارة مع أي شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وألغت تصاريح عمل جميع رعايا ذلك البلد، والآن لا يعمل أي شخص من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة. وإضافة إلى ذلك، تفرض سنغافورة نظاما يقتضي من جميع رعايا ذلك البلد الحصول على تأشيرة للدخول إلى سنغافورة، وقد خفضت عدد الموظفين العاملين في سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نقّدت سنغافورة لوائح تحظر على جميع المؤسسات المالية الدخول في معاملات مالية أو تقديم أي مساعدات أو خدمات مالية تكون لها صلة بأي معاملات تجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو مع أي شخص في ذلك البلد أو من شأنها أن تسهم في أي من هذه المعاملات.

٦ - كما أن سنغافورة، باعتبارها مركزا ماليا دوليا وعضوا في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، تلتزم أيضا بتوصيات فرقة العمل المتعلقة بمكافحة تمويل الانتشار. وتشارك سنغافورة في قيادة فرقة العمل التابعة لمجموعة السياسات الإنمائية، وهي عضو أيضا في فريق المشروع المضطلع به في إطار تلك المجموعة التي تسعى لإيجاد سبل لتعزيز التدابير التي تتخذها فرقة العمل من أجل مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشجع سنغافورة الأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق وبصورة فعالة مع البلدان من أجل الحفاظ على سلامة النظام المالي العالمي.

التعاون الدولي والإقليمي

التعاون وبناء القدرات في المجال العملياتي

٧ - تعتقد سنغافورة أن التعاون الدولي والإقليمي هو السبيل لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمنظومات المتصلة بها. وقد ساهمت سنغافورة بنشاط في جهود مكافحة الانتشار المبذولة على الصعيد الدولي من خلال منتديات ومبادرات ومبادرات عملياتية شتى. ومن أجل دعم التعاون الدولي في إطار المسائل المتعلقة بالأمن وعدم الانتشار من خلال إدارة المخاطر والكشف عن محاولات التحويل غير المشروع لمسار السلع الاستراتيجية في سلاسل الإمداد الدولية، شاركت سنغافورة أيضا في عملية كوسمو التي نظمتها منظمة الجمارك العالمية في عام ٢٠١٤ وفي عملية كوسمو ٢ التي دارت في عام ٢٠١٨. وقامت سنغافورة، بوصفها عضوا في فريق الخبراء العمليائيين التابع للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، باستضافة اجتماع الفريق الذي عُقد في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧. واستضافت سنغافورة، بوصفها عضوا في فريق التناوب لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في إطار المبادرة، مناورة السيف القاطع الثالثة (Deep Sabre) التي أُجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولقيت المناورة الكثير من الترحيب وشارك فيها أكثر من ٨٠٠ فرد من ٢١ بلدا. وشملت المناورة سلسلة من الأنشطة البرية والبحرية، التي تضمنت عملية محاكاة بشأن السياسات، وحلقة دراسية أكاديمية، ومحاكاة عملية اعتراض بحرية لسفينة تجارية، وعرضا لتفتيش في أحد الموانئ. وقبل ذلك، استضافت سنغافورة مناورة السيف القاطع الثانية في عام ٢٠٠٩، ومناورة السيف القاطع الأولى في عام ٢٠٠٥. وتواصل سنغافورة المشاركة بنشاط في المناسبات الأخرى التي تُنظّم في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وستشارك سنغافورة في مناورة "المسعى الشرقي" (Eastern Endeavour)، التي ستستضيفها جمهورية كوريا خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، ومن المقرر أن تستضيف

مناورة السيف القاطع الرابع في عام ٢٠٢١. وستحضر سنغافورة أيضا الاجتماع الذي سيعقده فريق الخبراء العمليتين في أستراليا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٨ - وبادرت سنغافورة إلى تقاسم تجاربها مع غيرها، ولا سيما التحديات التي واجهتها في تنفيذ نظام مراقبة الصادرات، من أجل المساعدة على بناء القدرات الإقليمية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(أ) تشارك سنغافورة باستمرار في الحلقة الدراسية السنوية بشأن مراقبة الصادرات الآسيوية وفي المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار التي تُعقد في طوكيو، بما في ذلك في أحدث اجتماعين عُقدتا تباعا في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩. وقدم ممثلو سنغافورة عروضاً بشأن مسائل متنوعة، مثل التجربة التي اكتسبتها سنغافورة من المشاركة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وبشأن مراقبة إعادة الشحن والعبور في سنغافورة، والتحديات التي واجهتها عند تنفيذ لوائح مراقبة السلع الاستراتيجية والمراقبة الشاملة وأنشطة المراقبة ذات الصلة؛

(ب) ودعمت سنغافورة الجهود الإقليمية الرامية لبناء قدرات المسؤولين بعرض تجربتها في مجال تنفيذ لوائح مراقبة السلع الاستراتيجية أثناء حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بإعادة الشحن والعبور في منطقة جنوب شرق آسيا المعقودة في كوالا لامبور في آذار/مارس ٢٠١٧، وأثناء حلقة العمل الإقليمية للدعم التقني بشأن تنفيذ ضوابط التجارة الاستراتيجية المعقودة في بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٨؛

(ج) وأثناء المؤتمر الإقليمي المتعلق بتعزيز القدرة على تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن في جنوب شرق آسيا الذي عُقد في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلعت سنغافورة المشاركين على التجربة التي اكتسبتها من التحديات التي واجهتها في إطار تسويق تنفيذ الحظر الذي فرضه مجلس الأمن داخل إقليمها؛

(د) وتنظم سنغافورة عدة أنشطة تواصل بهدف توعية القطاع الصناعي بإدارة التجارة الاستراتيجية. وتشمل تلك الأنشطة الحلقة الدراسية السنوية المشتركة للتواصل مع القطاع الصناعي بشأن إدارة التجارة الاستراتيجية التي عُقدت آخر مرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والحلقة الدراسية المشتركة مع السلطات الجمركية المختصة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨. واستضافت سنغافورة أيضا حلقة دراسية توعوية بشأن ترتيب فاسنار في تموز/يوليه ٢٠١٧.

(هـ) وتقدم سلطات سنغافورة بانتظام عروضاً محدثة عن مراقبة الصادرات ومراقبة الأسلحة الكيميائية أثناء مناسبات التواصل التي ينظمها القطاع الصناعي، مثل الحلقة الدراسية التي عقدتها مجلس الصناعات الكيميائية في سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، والمؤتمر الذي عقدته شركة "Expeditors" بشأن الخدمات اللوجستية العالمية المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ودورة التواصل التي نظمتها شركة "Infineon" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والحدث المتعلق بمراقبة الصادرات الذي نظّمه مركز آسيا والمحيط الهادئ للامثال التجاري وأمن المعلومات في شباط/فبراير ٢٠١٨، وحلقة العمل التعاونية بشأن مراقبة الصادرات التي نظمتها رابطة صناعيي أشباه الموصلات في سنغافورة في نيسان/أبريل ٢٠١٩؛

(و) وتعرض سنغافورة تجاربها في مجال مراقبة إعادة الشحن والعبور أثناء مناسبات التواصل التي تنظمها القطاعات الصناعية في الخارج، مثل المؤتمر العالمي الثلاثين بشأن الضوابط التجارية الذي عُقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والندوة الوطنية بشأن التجارة الاستراتيجية التي عُقدت في

كوالا لامبور في آب/أغسطس ٢٠١٨. وتتيح مشاركة سنغافورة في هذه الأحداث لوكالاتها فرصة أيضا لمواكبة آخر المستجدات في مجال إدارة مراقبة السلع الاستراتيجية في بلدان أخرى؛

(ز) واشتركت سنغافورة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في استضافة الدورة الدراسية الإقليمية الرابعة بشأن توفير المساعدة والحماية الأساسية في حالات الطوارئ لمواجهة الحوادث الكيميائية الموجهة للموظفين المعنيين في الدول الآسيوية الأطراف التي دارت خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، والدورة التدريبية الخامسة التي نُظِّمت خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وستنظّم الدورة التدريبية المقبلة خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتهدف تلك الدورة التدريبية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية على مواجهة حالات الطوارئ في إطار المادة العاشرة من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛

(ح) واستضافت سنغافورة ندوة سنغافورة الدولية الثامنة للحماية من المواد السامة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وعُقد هذا المنتدى التقني بشأن موضوع "الحفاظ على التقدم في مواجهة التهديدات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية المتغيرة من خلال التعاون الدولي"، وكان يهدف إلى تبادل أحدث المعارف والتكنولوجيات المتعلقة بالدفاع في مواجهة التهديدات غير التقليدية؛

(ط) واشتركت سنغافورة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في استضافة دورة تدريبية إقليمية موجهة للسلطات الجمركية في الدول الأطراف في آسيا بشأن الجوانب التقنية لنظام النقل الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكانت الدورة تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات الجمركية على تنفيذ نظام النقل وتدريب المدربين لكي تعود بفوائد مستدامة على المكاتب الجمركية المحلية؛

(ي) وشاركت سنغافورة في دورتي البرنامج التعاوني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعقودتين في الفترة من ٢ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ومن ٨ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويهدف هذا البرنامج لإتاحة فرصة أمام الكيميائيين والمهندسين الكيميائيين، ولا سيما من الدول الأعضاء ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لاكتساب المهارات والخبرات اللازمة للعمل بفعالية في قطاع الصناعة الكيميائية الحديث.

المنتديات الإقليمية والدولية

٩ - تضطلع سنغافورة بدور فعال وبنّاء في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح التي تُبذل في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشارك سنغافورة بانتظام في الاجتماعات المعقودة فيما بين دورات المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك الاجتماع الأخير المعقود في بالي، إندونيسيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

١٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أنهت سنغافورة فترة ولايتها الرابعة في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١). ومنذ عام ٢٠٠٠، استضافت سنغافورة عدة دورات تدريبية وحلقات عمل واجتماعات متصلة بالوكالة عُقدت أساسا في إطار برنامج سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتدريب بلد ثالث. وفيما يخص الضمانات النووية، استضافت سنغافورة الحلقة الدراسية دون الإقليمية المتعلقة بالضمانات التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفائدة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

في ١ تموز/يوليه ٢٠١٩
سنغافورة

(١) انضمت سنغافورة في السابق إلى عضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترات من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، ومن ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، ومن ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢.